



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

التعاون بين مصرف لبنان والمؤسسات الحكومية في إطار الدفاع والأمن الوطني

رائد شرف الدين

النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

كأية فؤاد شهاب للقيادة والأركان

قيادة الجيش اللبناني

12 حزيران 2018 | بيروت

قائمة المحتويات:

1. مقدمة
2. دور البعد الاجتماعي-الاقتصادي-البيئي في الأمن القومي
3. البعد القومي العربي للأمن الاجتماعي-الاقتصادي اللبناني
4. الفجوة القائمة بين المنظومة التعليمية وقوى السوق
5. تحديات وفرص الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في لبنان
ودور مصرف لبنان في مقاربتها
6. الآليات الكفيلة بإرساء التعاون ما بين مصرف لبنان
والمؤسسات الحكومية بهدف صيانة الأمن الوطني اللبناني
7. الخاتمة

مقدمة

إن حماية الأمن القومي لأي دولة يتطلب رؤية متكاملة يؤلف بين الأبعاد الاقتصادية-الاجتماعية-التنموية والغذائية والصحية والتكنولوجية والبيئية وحتى الثقافية، دون مقايضات بين بعض العناصر على حساب البعض الآخر. وأي خلل يشوب أحد هذه الأبعاد يؤدي إلى تداعياتٍ تفاعلية تهدد منظومة الأمن القومي برمتها.

التفاعل العضوي بين الأمن الوطني اللبناني والأمن الإقليمي القومي العربي.

إن الأمن الوطني اللبناني، وخاصة بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يواجه تحديات وإشكالياتٍ مفصليةً، الأمر الذي يتطلب أدواراً ومبادرات استثنائية.

**دور البعد
الاجتماعي-
الاقتصادي-البيئي
في الأمن القومي**

عندما اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ حوالي عقدين ونصف من الزمن مفهوم الأمن الإنساني، كان ذلك إيذاناً بتحوّل عالمي في مفهوم الأمن على مستويين: المستوى الأول هو الانتقال من التركيز الحصري على الأمن الجغرافي-الإقليمي إلى تكثيف التركيز على أمن الناس. والمستوى الثاني هو الانتقال من الأمن بواسطة السلاح حصرياً إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية المستدامة.

أهمية صياغة استراتيجية قومية كبرى للأمن القومي عبر تحقيق
التكامل المطلوب بين العناصر الأمنية-العسكرية للأمن القومي
والأخرى الإنسانية اللاعسكرية.



أولاً، البعد الاجتماعي

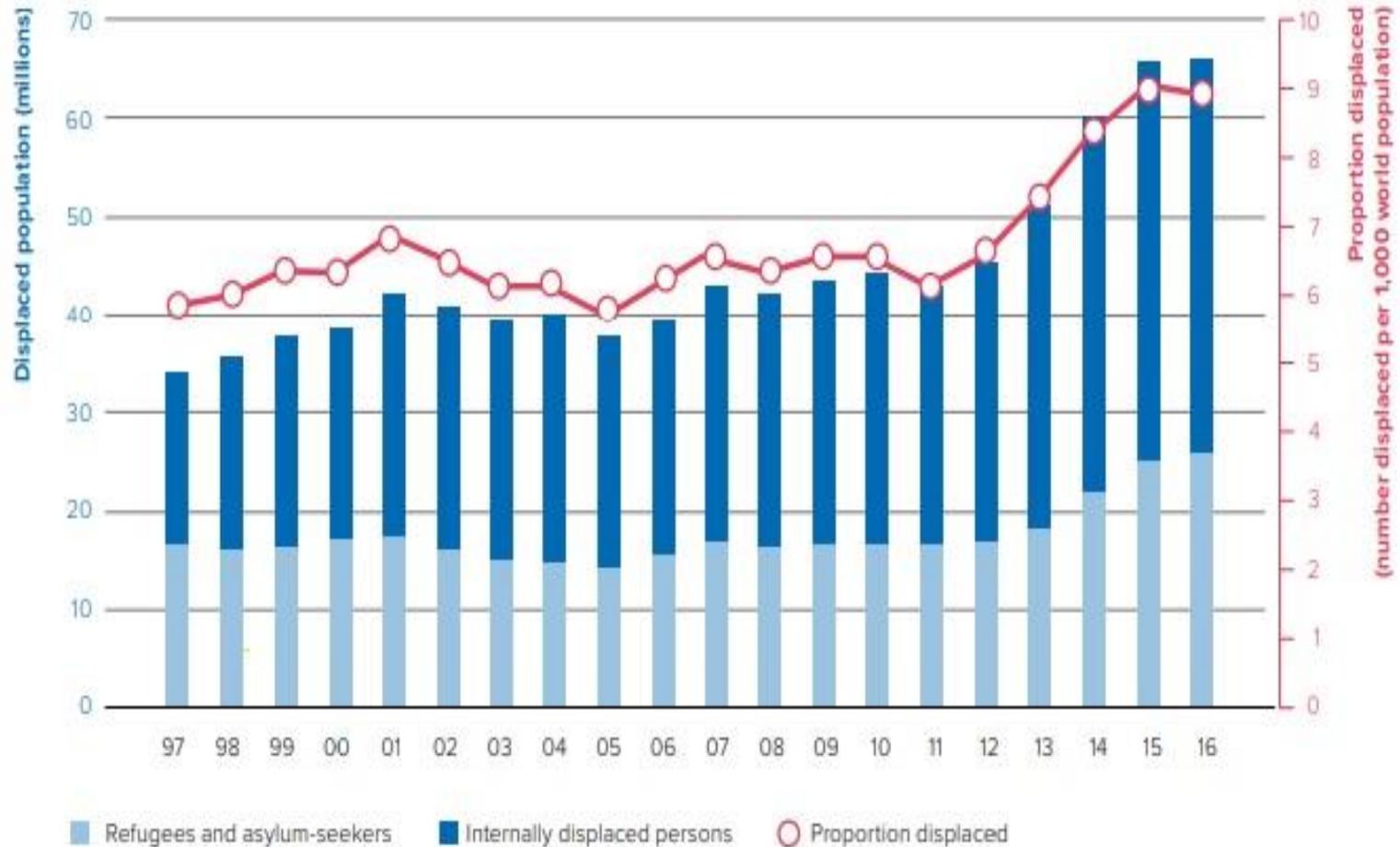
عناصر الأمن الاجتماعي هي تلك التي تحفظ أمن وسلامة النسيج الذي يصوغ الروابط المجتمعية في بيئة ما.

تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد النازحين قسراً بفعل النزاع أو الاضطهاد في أواخر عام 2017 بلغ مستوى قياسياً يقدر بحوالي 66 مليون شخص.



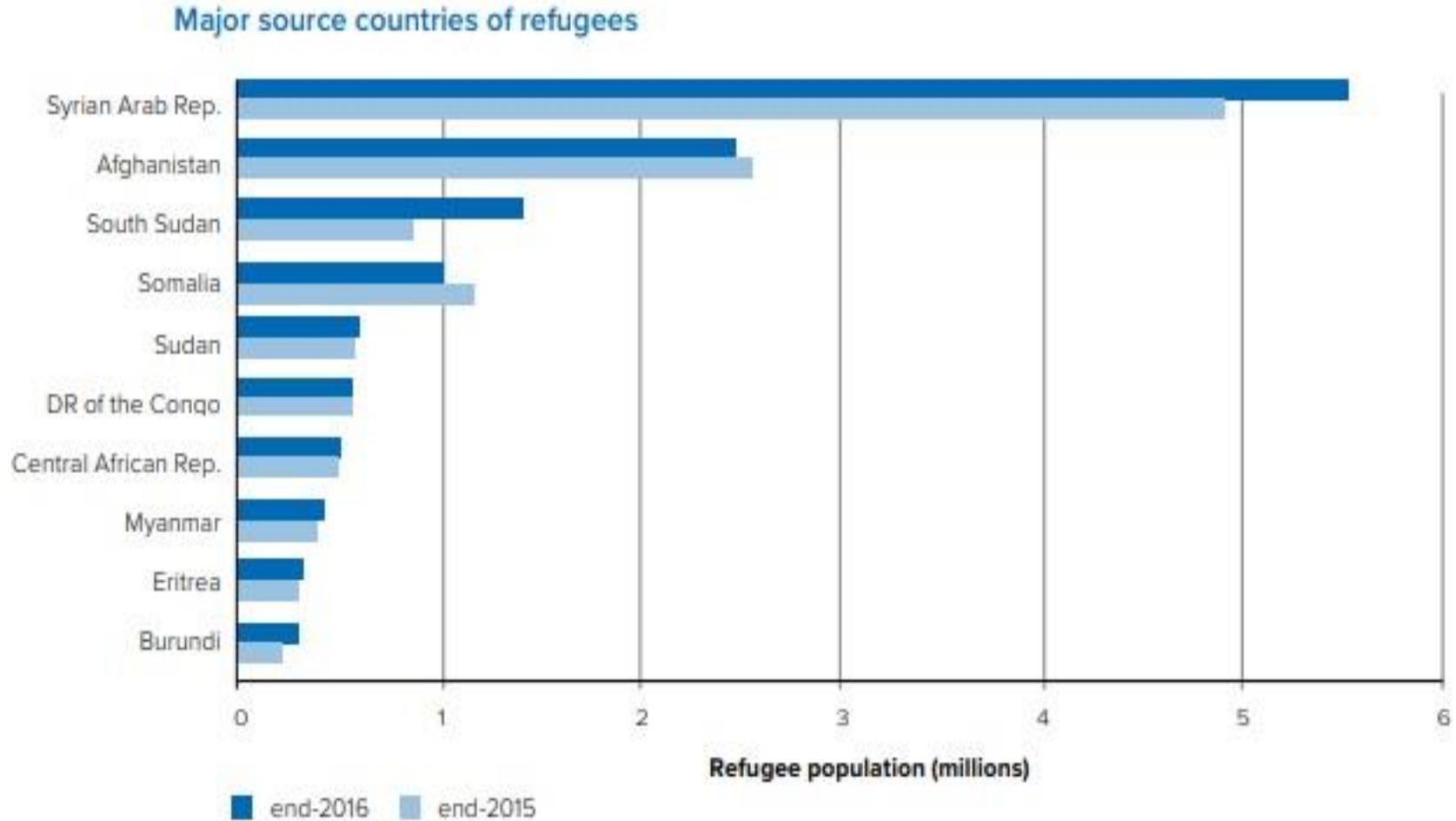
تطور النزوح العالمي (1997 – 2016)

Trend of global displacement & proportion displaced | 1997-2016



المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

البلدان الرئيسية كمصدر للاجئين (2015 – 2016)



المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- إن بناء الأمن الاجتماعي والحد من مخاطر اهتزازه يتطلب التزاماً على المستويين الوطني والعالمي بثلاث أطر:
- تأمين الخدمات الاجتماعية للجميع
 - تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بالتوازي مع تنظيم سوق العمل
 - تأمين التشغيل الكامل

ينبغي أن يتم الالتزام بهذه الأطر من خلال تفعيل مؤسسات مسؤولة وخاضعة للمساءلة، في سياق التعاون والتكامل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ثانياً، البعد الاقتصادي

تفشي نزعة الاقتصاد العالمي الهجومي بعد انتهاء الحرب الباردة عزز من دور البعد الاقتصادي كأحد أدوات القوة القومية في صياغة العلاقات الدولية ورسم ملامح موازين القوى.



أ. الأمن الاقتصادي للفرد

إن الأمن الاقتصادي للفرد يتطلب توفر الوسائل التي تمكن المرء من أن يحيا حياةً مستقرة ومشبعة، مادياً ومهنياً.

تشمل ظاهرة البطالة البلدان النامية والغنية على حدّ سواء، وخاصة لدى العنصر الشبابي.

تبلغ حصّة الاقتصاد غير النظامي عالمياً أكثر من 60 بالمئة من سكان العالم العاملين، فيما تبلغ هذه الحصّة في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا بين 85 و68 بالمئة على التوالي، و68 بالمئة في الدول العربية.

ب. الأمن الاقتصادي الوطني الجماعي

☐ الأمن الاقتصادي على الصعيد الوطني يستوجب القدرة على حماية أو تطوير المصالح الاقتصادية لدولة ما بوجه الأحداث أو التطورات أو الأفعال التي قد تهدد أو تعيق هذه المصالح.

☐ الأمن الاقتصادي يتطلب أكثر من تضخيم الرخاء الاقتصادي الآني، ليصل إلى تخفيض عدم اليقين وتأمين الاستقرار تجاه الرفاهية الاقتصادية المستمرة.

☐ لقد أفرزت ظواهر العولمة الاقتصادية-المالية مصادر إضافية لتهديد الأمن الاقتصادي تتجسد بدور الشبكات غير الحكومية في تفويض سلطة الدولة، وبالصدّات الاقتصادية الدولية المرتبطة بالتكامل المالي.

يقدر حجم عمليات تبييض الأموال عالمياً في سنة واحدة بين 800 مليار و2 تريليون دولار.

إن مواجهة مصادر تهديد الأمن الاقتصادي تتطلب تضافر وتكامل الجهود المؤسسية على ثلاثة مستويات:

- المستوى العالمي، ويتضمن المؤسسات المالية الدولية
- المستوى الإقليمي، ويتكون من المؤسسات الإقليمية التكاملية
- المستوى الوطني، ويتكون من المؤسسات الوطنية

إن الروابط المؤسسية في ما بين هذه المستويات الثلاث، في إطار الشفافية والمساءلة، تعد ذات أهمية مركزية في تحديد الآثار السلبية والإيجابية لآثار العولمة على النمو والأمن الاقتصاديين.

ج. الأمن البيئي

تتمثل التهديدات للأمن البيئي بالضغط الهائل الذي تتعرض له الأرض بسبب كثافة التصنيع والنمو السكاني السريع على مستوى النظم البيئية العالمية والمحلية.

تشكل الندرة المائية وإزالة الغابات مصدرين مهمين للتهديدات البيئية، خاصةً في البلدان النامية

- تصل نسبة الأمراض المتعلقة بالظروف السيئة للمياه والتعقيم إلى 80 في المئة
- تخسر أراضي الغابات في البلدان النامية حوالي 8 إلى 10 مليون هكتار سنوياً.

تُثبت أن الكوارث البيئية المستمرة تكبح النمو الاقتصادي للبلدان وتضعف تماسكها الاجتماعي وتزعزع استقرار هيكلها السياسي.

**البعد القومي العربي
للأمن الاجتماعي-
الاقتصادي اللبناني**

إن النظرة الموضوعية للأمن الاقتصادي-الاجتماعي الوطني اللبناني لا بدّ وأن تُقرن مع مجاله الحيوي، ألا وهو بعده القومي العربي، الذي يمثّل الرئة المصلحية والعمق الاستراتيجي



ما يجعل لبنان مؤهلاً للعب دور تحفيزي وريادي مؤثر في المنطقة العربية، وقابل للتأثر بالأوضاع العربية، هي العوامل التالية:

- وجود عدد كبير من اليد العاملة اللبنانية في الدول العربية
- ارتباط اللبنانيين بأعداد هائلة من الجاليات اللبنانية والعربية الإغترابية
- قدرة الكوادر الاقتصادية والثقافية اللبنانية على بناء الجسور بين المنطقة العربية والاقتصادات العالمية
- حيوية البيئة الوطنية اللبنانية وأهليتها لتكون ساحة تلاقٍ وتفاعلٍ عربي حضاري
- حساسية الساحة اللبنانية وقابليتها اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً للتأثر بانعكاسات الأوضاع العربية
- إمكانية الاستفادة من الفرص التي تتيحها المشاريع والأسواق والمؤسسات الإقليمية والعالمية

**تحديات وفرص
الأمن الاجتماعي-
الاقتصادي في لبنان
ودور مصرف لبنان
في مقاربتها**

أولاً، تحديات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي

التحديات التي تهدد الأمن الاقتصادي والمالي: 

- تنامي الدين العام وخدمته واختلال استدامته (Debt Sustainability) : 80 مليار دولار، أي ما يلامس 160 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.
- عجز الميزانية العامة الذي بلغ 3.8 مليار دولار العام 2017، وهذا يوازي 7.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي
- عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 755 مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري

- الآثار السلبية للأزمة السورية:
 - خسائر تقدر بأكثر من 18 مليار دولار، مما سبب تأخراً في نمو هذا الناتج بما يقدر ب 7.6 مليارات دولار لغاية 2016
 - انخفاض نسبة الواردات الحكومية للإيرادات من 80 بالمئة للعام 2010 إلى 67 بالمئة للعام 2016
 - تنامي معدّل عجز الميزان التجاري من 14 مليار دولار إلى 15.7 مليار دولار



التحديات التي تهدد الأمن الاجتماعي:

- ارتفاع معدل البطالة بين اللبنانيين منذ عام 2011، حيث بلغت نسبته 20 بالمئة (النساء 18 بالمئة والشباب 34 بالمئة)
- انتماء الغالبية العظمى من الوظائف لمجال الخدمات المنخفضة الإنتاجية
- وصول نحو 23 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل
- ضعف شبكة الأمان الاجتماعي حيث تعمل نصف القوة العاملة ضمن الاقتصاد الغير رسمي
- تحديث القطاع العام وتفعيل شراكته مع القطاع الخاص والحد من الفساد
- إطلاق تحولٍ من الدولة والاقتصاد الريعيين إلى الدولة والاقتصاد القائمين على الإنتاج والمعرفة والابتكار (بحسب مؤشر المعرفة العالمي للعام 2017، يُصنّف لبنان في المرتبة 63 من أصل 131 عالمياً)
- ردم الهوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل

ثانياً، فرص الأمن الاجتماعي-الاقتصادي

الفرص التي يمكن البناء عليها في صيانة الأمن الاجتماعي-الاقتصادي:

- الاستفادة من القدرة التمويلية للقطاع المصرفي اللبناني (بلغت موجوداته في نهاية العام 2017 حوالي 220 مليار دولار)
- الاستفادة من التحويلات المالية للطاقات الاغترابية (بلغت في نهاية العام 2017 حوالي 7.8 مليار دولار)
- البناء على اقتصاد المعرفة والرأسمال البشري اللبناني:
 - تمّ توظيف أكثر من 400 مليون دولار في هذا القطاع
 - يوجد حالياً في السوق اللبنانية ما يقارب الـ 800 شركة ناشئة
 - وفرّ القطاع 8.000 فرصة عمل وأضاف الى الثروة الوطنية ما يقارب المليار ونصف المليار دولار

- الاستعداد للمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار في سوريا
- الاستفادة من مخزون الغاز والطاقة النفطية اللبنانية الكامنة للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي المعرفي
- تطوير آليات استغلال الطاقة المائية والكهربائية
- إطلاق مشاريع واستحداث أنظمة لحماية البيئة التي تشكّل إحدى الميزات التفاضلية للبنان



ثالثاً، دور مصرف لبنان

أ. السياسة النقدية التقليدية

تحفيز النمو وتعزيز التنمية المستدامين

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف
- الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم (4 بالمئة)
- تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ 43 مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب
- إدارة السيولة التي حققت فائضاً بلغ حوالي 20 مليار دولار، وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية
- المحافظة على الاستقرار النسبي لمعدلات الفوائد
- المحافظة على الثقة الائتمانية للبنان

ب. الاستقرار المالي: إنشاء بنية تنظيمية مالية متطورة ومحصنة

تنظيم القطاع المالي-المصرفي وتطويره 

- تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل إلى القطاع الخاص وعلى تطوير المهنية اللازمة (61 مليار دولار للقطاع الخاص مقابل حوالي 34 مليار دولار للقطاع العام)
- التشديد على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والتحكّم بالمخاطر وحماية المستهلك المالي
- تنظيم قطاع المصارف الإسلامية
- تشجيع انتشار المصارف اللبنانية في الخارج (72 فرع، موزعة على 24 دولة)
- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال



الحفاظ على سلامة النظام المالي-المصرفي من المخاطر

- الحرص على سيولة مرتفعة لدى المصارف وتشجيع تدفق الودائع
- تدعيم رسمة المصارف اللبنانية بما يفوق متطلبات بازل-3
- اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوّط من مخاطر التسليف
- عدم السماح بإفلاس أي مصرف وتشجيع عمليات الاندماج والعمل على تخفيض نسب الدويرة
- الحرص على تنظيم المؤسسات المالية
- الالتزام بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي
- تنظيم الأعمال المصرفية الإلكترونية وتأمين نظام دفع محلي آمن ومتطور

ج. السياسة النقدية غير التقليدية

إضفاء بعدٍ اجتماعي وأخلاقي وتتموي على أداء السلطة النقدية

- توفير التمويل للحاجات الاجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني من خلال:

- القروض والمساهمات المصرفية
- تمويل المكونات الاقتصادية للقطاع الخاص وإعادة تكوين الطبقة المتوسطة

- تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة

- تقديم التحفيزات للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تجاه القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليار دولار سنوياً، مما ساهم في 50 بالمئة من النمو)

التعاون ما بين
مصرف لبنان
والمؤسسات الحكومية
بهدف صيانة الأمن
الوطني



الآليات الكفيلة بإرساء التعاون ما بين مصرف لبنان والمؤسسات الحكومية بهدف صيانة الأمن الوطني اللبناني:

- العمل على وضع الآليات المالية لصياغة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (بورصة بيروت، قطاع الكهرباء)
- التعاون مع السلطة التشريعية لتحديث البنية القانونية اللبنانية واستحداث القوانين اللازمة لتطوير بيئة الأعمال والنظام المالي:
 - الحوافز المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة
 - مشروع قانون حول الإفلاسات التجارية
 - مشروع قانون حول صناديق الأسهم الخاصة
 - مشروع قانون حول شركة توصية بسيطة
 - مشروع قانون متعلق بالأسهم التفضيلية
 - مشروع قانون التوقيع الإلكتروني
- التعاون مع الأجهزة الأمنية والسلطات المالية في مجالات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والجريمة السيبرانية

الخاتمة

إن صياغة علاقة تكاملية بين المؤسسات والأجهزة الحكومية هو حاجة استراتيجية من أجل تحقيق النتائج الفضلى على صعيد التخطيط والفعالية والكفاءة. وهذا من شأنه أن يضمن تحقيق أكبر قدرٍ من المصالح المشتركة لشرائح المجتمع، وبالتالي تحقيق فرصٍ اقتصادية بشكلٍ أعدل وأشمل وأكثر استدامةً من أجل ضمان اقتصادٍ إنتاجي وأوضاعٍ آمنة في بيئةٍ تنافسيةٍ عالمية تعصف بها الأزمات.

شكراً

راند شرف الدين
Raed H. Charafeddine